بيان يدلي به أمام مجلس الأمن

****

السفير الشيخ نيانغ

رئيس اللجنة المعنية بممارسة

الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

****

بشأن الحالة في الشرق الأوسط،

بما في ذلك قضية فلسطين

نيويورك، 21 تموز/يوليه 2020

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا، أود أن أهنئ ألمانيا على إدارتها المقتدرة لرئاسة المجلس هذا الشهر في هذه الظروف الجديدة التي يجري فيها العمل عن طريق الإنترنت. ونشكر المنسق الخاص ملادينوف ومقدميْ الإحاطتين، السيد خليل الشقاقي والسيد دانيال ليفي، على عروضهم المهمة التي جاءت في أوانها.

وفي حين ما زال العالم قاطبة يكافح استمرار تفشي جائحة كوفيد-19، فإن الشعب الفلسطيني الرازخ تحت الاحتلال لا يواجه معضلة الفيروس فحسب وإنما يواجه أيضا أزمة أدهى هي أزمة الخطط والتدابير التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية للشروع في ضم المزيد من أجزاء الضفة الغربية بحكم القانون.

وعلينا ألا نخطئ، فالضم الزاحف على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مستمر منذ أكثر من خمسة عقود، وقد أصبح أكثر تجذرا على امتداد السنين. إن مشروع الاستيطان الإسرائيلي غير القانوني، بشبكة الطرق المنفصلة المقامة في إطاره والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية ونظام التصاريح وهدم المنازل والمباني وقرارات الطرد التي تشمل أسرا فلسطينية برمتها وأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون وغارات قوات الأمن الإسرائيلية، كل ذلك قد أثر في حياة أجيال بأسرها من الفلسطينيين. وقد ظل قطاع غزة معزولا عن بقية الأرض الفلسطينية لمدة 13 عاما يكابد حصارا إسرائيليا غير قانوني يخنق حياة مليونين من الفلسطينيين ويسد عليهم أبواب الرزق في هذه المنطقة الساحلية، وهو حصار يجب رفعه.

لقد أضحى هدف رؤية إسرائيل وفلسطين كدولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن على طول حدود ما قبل عام 1967، مع كون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، في خطر أدهى منه في أي وقت مضى. وكما ذكر الأمين العام في جلسة مجلس الأمن المعقودة في 24 حزيران/يونيه، نحن نعيش "لحظة فاصلة". وإذا كان حظر حيازة الأراضي بالقوة حظرا مطلقا في ميثاق الأمم المتحدة، فإن أي ضم، بغض النظر عن نطاقه، يشكل انتهاكا جسيما للقانون الدولي. وعلى غرار ما ذكرته اللجنة في 5 أيار/مايو، فالضم يمثل تهديدا خطيرا لحل الدولتين ويعرض السلام والأمن العالميين للخطر.

وإذا تواصلت عملية ضم الأراضي بحكم القانون، فهي لن تقضي على حل الدولتين وإمكانية التوصل إلى حل تفاوضي، بل ستعرض أيضا للخطر جوهر مبادئ القانون الدولي والهيكل القانوني الكامل الذي شيده المجتمع الدولي على مدى عقود. ويجب أن يكون احترام اتفاقيات جنيف وقرارات الأمم المتحدة وضمان المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي، مثل الضم، هو الشغل الشاغل لمجتمع الأمم.

لقد عارض معظم أعضاء مجلس الأمن خطط الضم الإسرائيلية معارضة صريحة في جلسة المجلس المعقودة في 24 حزيران/يونيه، وعارضها أيضا صراحة شركاء لجنتنا في الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والمقررون الخاصون للأمم المتحدة وخبراء قانونيون مرموقون وشخصيات بارزة، ومن بين هؤلاء مجلس الحكماء والمجتمع المدني وأناس من جميع مشارب الحياة. وقد حذر عاهل الأردن الملك عبد الله الثاني، من بين آخرين، من أن اتخاذ أي إجراء إسرائيلي انفرادي لضم أراض في الضفة الغربية أمرٌ يعرض استقرار المنطقة للخطر. وتضم اللجنة صوتها إلى أصوات جميع من أكدوا أن المجتمع الدولي لن يعترف بشرعية ضم الأرض الفلسطينية المحتلة الذي ستترتب عليه أيضا عواقب ويلحق أضرارا بمكانة إسرائيل الدبلوماسية لا يمكن إصلاحها.

وإذْ لم يُسمع أي تعبير صريح عن تخلي إسرائيل عن تلك الخطط منذ انقضاء الموعد النهائي للضم في 1 تموز/يوليه، فإننا نأمل ونناشد الحكومة الإسرائيلية أن تتخلى فورا عن هذه الخطة غير القانونية.

ويوحي إعلان القيادة الفلسطينية كونَها لم تعد ملزمة بالاتفاقات والتفاهمات المبرمة مع إسرائيل والولايات المتحدة، بما في ذلك التعاون الأمني، بأن الوضع قد يتحول إلى وضع لا يطاق إن نُفذ الضم. وسيكون لوقف جميع الاتصالات الثنائية أثر سلبي بالغ على جميع جوانب الحياة الفلسطينية، وسيؤدي إلى نتائج مزعزعة للاستقرار.

وندعو المجموعة الرباعية إلى الاضطلاع بمسؤولياتها التي أوكلها إليها مجلس الأمن للعمل مع الطرفين لإحياء عملية السلام التي تمس الحاجة إليها ضمن إطار دولي يقوم على المعايير المعروفة التي تحظى بتأييد دولي، بما في ذلك مبادرة السلام العربية.

ونكرر دعوتنا إلى تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع، ومنها قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، ولا سيما الفقرة 5 التي تدعو الدول الأعضاء إلى التمييز في معاملاتها بين إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفيما يتعلق بالأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية التي هي أنشطة غير قانونية بموجب القانون الدولي. ونحث الفلسطينيين على مواصلة جهودهم لتحقيق المصالحة فيما بينهم، ونحيط علما بالعلامات المشجعة التي تجسدت في الدعوة الأخيرة إلى الوحدة بين فتح وحماس.

ونرحب بالتعهدات التي أعلنتها الجهات المانحة لفائدة الأونروا في المؤتمر المنعقد في 23 حزيران/يونيو، والتي تبلغ 130 مليونا من دولارات الولايات المتحدة. وهذا الدعم وإن كان ذا أهمية حاسمة بالنسبة للشعب الفلسطيني، إلا أنه قاصر عن تلبية الاحتياجات الفعلية، مما يضطرنا إلى تجديد ندائنا لتقديم الدعم للأونروا. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل بذل غاية الجهد لضمان تمويل قوي يمكن التنبؤ به للوكالة في وقت يكابد فيه اللاجئون الفلسطينيون ومنطقة الشرق الأوسط عوامل التقلب والقلاقل والهشاشة الشديدة.

وقد تفاقمت في الظرف الراهن آثار الاحتلال المستمر والتهديد بزيادة الضم بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا الذي بلغ عدد حالات الإصابة به الآلاف لا في دولة فلسطين وحسب، وهو ما يطرح تحديات خطيرة فيما يتعلق بتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية الأساسية للسكان، بمن فيهم النساء والفتيات، وإنما هو يهدد أيضا صحة الإسرائيليين وسلامتهم. وستكون للصدمة السلبية آثار عميقة في الاقتصاد الفلسطيني والرفاه العام والعمالة والتماسك الاجتماعي والاستقرار المالي والمؤسسي. ونشدد على أن قوة دعم الجهات المانحة الدولية والمساعدة التقنية المركَّزة سيكونان حاسمين على درب التعافي.

على أن وقف الضم لا يمكن أن يكون هدفا ليست نتيجته سوى العودة إلى ما أصبح يتحول بسرعة إلى واقع احتلال قائم على وجود دولة واحدة. إن الرضا بالبقاء على شفا الهاوية مع مواصلة التحديق في غورها لا يمكن أن يكون كافيا. فلنراع نظرات الأجيال الضائعة من الفلسطينيين والإسرائيليين إلينا ولنتخذ إجراءات حاسمة لأجلهم ونُنْهِ الاحتلال ونحقق حل الدولتين بوصفه الركن الذي لا يتحقق السلام والأمن العادلان والدائمان في المنطقة إلا على أساسه.

وشكرا.